العرب
الثلاثاء 2021/09/21
السنة 44 العدد 12186

السلاح المنفلت يهدد الانتخابات البرلمانية العراقية

حكومة الكاظمي تتعهد بحماية الناخبين وضمان شفافية التصويت

يعيش العراق على وقع شدّ وتنافس سياسي وانتخابي يسبق إجراء الانتخابات البرلمانية الشهر المقبل، الأمر الذي يدفع ميليشيات مسلحة للدفع بمرشحيها إلى الواجهة باستخدام طرق الترهيب والضغط على الناخبين، في وقت تعهدت الحكومة العراقية بحماية عملية التصويت وسلامة الناخبين.

لا تصويت تحت تهديد السلاح المنفلت

بغداد – ارتفع منسوب القلق بين أوساط شعبية وقوى سياسية ومرشحين مستقلين من خطورة زج السلاح في العملية الانتخابية، بعد احتدام المنافسة مع اقتراب إجراء الانتخابات البرلمانية العراقية في العاشر من أكتوبر المقبل.

وعبرت تلك الأوساط عن مخاوفها من أن تقوم ميليشيات وقوى سياسية وطائفية بالضغط على الناخبين بقوة السلاح والتهديد للتصويت لها.

يذكر أن ائتلاف الفتح الذي يتزعمه هادي العامري يجمع الميليشيات المقربة من إيران في قائمة انتخابية كبيرة، كما أن التيار الصدري المدعوم من جيش المهدي المسلح يدفع باتجاه تحقيق نصر انتخابي كبير يعد له منذ أشهر.

ويقود ائتلاف دولة القانون برئاسة زعيم حزب الدعوة الإسلامي نوري المالكي حملة انتخابية أنفق عليها مبالغ طائلة استثمرت لإغراء العشائر بالأموال والأسلحة من أجل التصويت لمرشحي الائتلاف.

مصطفى سالم

الانتخابات ستفاقم الفساد وإفلات الميليشيات من العقاب

آيات المظفر

طلبنا من القوى السياسية عدم زج السلاح في العملية الانتخابية

إحسان الشمري

لا جديد سوى صور لمرشحي قوى الفساد تعتلي المباني المتهالكة

وكان المالكي قد حذر من أن تقود أي عملية تزوير في الانتخابات التي يراقبها المئات من المشرفين الدوليين إلى حرب أهلية في العراق.

ودعا ائتلاف النصر بزعامة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي القوى السياسية ولاسيما تلك التي تمتلك السلاح، إلى توقيع "ميثاق شرف" بعدم زج السلاح في العملية الانتخابية.

ولا تخفي منظمات مراقبة الانتخابات من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مخاوفها من تأثير السلاح المنفلت على خيارات الناخبين في عدد من المحافظات العراقية.

ولا يقتصر وجود السلاح المنفلت لدى الفصائل التي يشارك أغلبها في الانتخابات البرلمانية في ائتلاف الفتح والتيار الصدري وائتلاف دولة القانون، بل إن غالبية العشائر العراقية مسلحة وهي تعمل على مساندة مرشحين والتأثير على قناعات الناخب يوم الاقتراع.

وكان الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي قد دفعا قادة الكتل الانتخابية إلى التوقيع على مدونة سلوك انتخابي بغية تأمين الفرص المتكافئة للمرشحين والمحافظة على سلمية الانتخابات البرلمانية ونزاهتها.

واشترك جميع قادة الكتل والتحالفات في التوقيع على المدونة الأسبوع الماضي بحضور رئيس وأعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بلاسخارت.

إلا أن ذلك لم يخفف المخاوف من تحول الانتخابات المقبلة في العراق إلى صراع بين الكتل والأحزاب المتنافسة واللجوء إلى عمليات تصويت غير مشروعة، ومن ثم الاختلاف بعد إعلان نتائجها.

وعبر الكاتب السياسي العراقي مصطفى سالم عن تشاؤمه ممّا يجري بالقول "دعنا نعترف أن مشكلة الانتخابات تكمن في أن الحكومة والمفوضية والقضاء والمرشحين والمراقبين ومن سيشارك بها، كلهم في معسكر واحد".

وقال سالم في تصريح لـ"العرب" إن "مقاطعة الجمهور للانتخابات غير كافية ومن لم يستطع التأثير بإسقاطها عليه الجلوس في البيت، لأن الجلوس هو تصويت خجول لصالح العراق".

إلا أن الناطقة باسم ائتلاف النصر آيات المظفر عوّلت على وعي الناخب والقوات الأمنية في ضمان الانتخابات المقبلة.

وأضافت المظفر في تصريح لشبكة رووداو "طلبنا أن يكون هنالك نوع من ميثاق الشرف بين القوى السياسية، خاصة التي تمتلك السلاح، تتعهد فيها بعدم زج السلاح في العملية السياسية، لأن أي خرق قد يحدث ستتحمل نتائجه وعواقبه".

وتعهدت الحكومة العراقية باستنفار قواتها الأمنية والتعاون مع المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان سلامة وشفافية إجراء عملية التصويت.

ووضعت الحكومة العراقية خطة أمنية في داخل محطات الاقتراع تتضمن تشكيل خلية مشتركة من المخابرات والاستخبارات، إضافة إلى الخطة الأمنية التي تكون خارج محطات الاقتراع.

وذكر بيان لخلية الإعلام الأمني أن "قيادة عمليات بغداد لتأمين الانتخابات وضعت خطة أمنية لضمان إجراء الممارسة الانتخابية في وضع هادئ ومستقر".

وذكر عضو لجنة المراقبين الدوليين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الحسن قبس أن عدد المراقبين الدوليين في البلاد يبلغ أكثر من 240 من عدة سفارات ومنظمات مهتمة بالشأن الانتخابي، سيراقبون العملية الانتخابية في العراق، موضحاً أن "عددهم في تزايد بشكل عام".

وقامت المفوضية بتحديث 17 مليون بطاقة انتخابية إضافة إلى البطاقات الإلكترونية التي سيتم سحبها بعد التصويت، في إجراءات تحول دون حدوث محاولات تزوير خلال التصويت.

مع ذلك تتواصل الخروقات في الدعاية الانتخابية واستخدام "المال القذر" في شراء الأصوات وتمزيق صور وإعلانات القوى المنافسة.

وأكد عضو ومرشح ائتلاف النصر في محافظة البصرة مناضل عبد خنجر أن السلاح المنفلت له تأثير على خيارات الناخبين، مشيرا إلى قيام جهات بحرق وتمزيق صور مرشحين في منطقة القبلة الدائرة الأولى.

وأعلنت السلطات العراقية الاثنين إلقاء القبض على متهمين اثنين بتمزيق الدعايات الانتخابية في العاصمة بغداد.

كما أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن فقدان أحد موظفيها وبحوزته بيانات انتخابية في بغداد.

وأكدت وثيقة صادرة من المفوضية فقدان الموظف علي أحمد حسين المنتسب إلى مركز انتخابات منطقة اليوسفية جنوب بغداد وبحوزته أجهزة الذاكرة الخاصة بالمركز.

وتدفع تصريحات المسؤولين في المفوضية إلى طمأنة الناخبين العراقيين والوثوق بشفافية الانتخابات، لكنها تثير المزيد من الأسئلة لدى المراقبين السياسيين.

وأكد رئيس لجنة المحاكاة ومدير التدريب في المفوضية العليا للانتخابات داود سلمان خضير أن نتائج الانتخابات ستعلن بعد 24 ساعة من يوم الاقتراع.

وقال خضير إنه "تم نصب عدد من الشاشات في عدة محافظات ستكون مخصصة لغرض الإعلان عن النتائج الأولية للانتخابات".

إلا أن إحسان الشمري رئيس مركز التفكير السياسي والأستاذ في جامعة بغداد استبعد أي تغيير يمكن أن يثمر عن الانتخابات العراقية.

وقال "لا جديد في بغداد سوى صور لمرشحي قوى الفساد تعتلي مبانيها المتهالكة".

واعتبر الشمري عدم وجود قيمة حقيقية للمشاركة الواسعة في الانتخابات ما لم تقترن باختيار منهج وعقل جديدين.

وقال مصطفى سالم "عندما لم تنجح احتجاجات تشرين في التحول إلى ثورة أحدثت إنعاشا سياسيا لقوى الفساد والميليشيات الإيرانية الولائية. ولهذا ستسفر الانتخابات المقبلة عن زيادة وحشية النظام لأنه سيصل إلى أعلى درجات الفساد والإفلات من العقاب".

وأضاف سالم في تصريح لـ"العرب" أن ما يحدث بعد الانتخابات وبسبب غياب تأثير الشارع وتلاشي فرص الثورة، سيرسخ سلطة الميليشيات الإيرانية، وهو ما سيقود تدريجيا إلى نهاية الدولة العراقية، لأن فرص التعايش التي تحتضر أصلا، ستصل إلى الصفر بسبب إجرام هذه الميليشيات وبسبب تضخم روح الانتقام والرفض للبقاء ضمن كتلة وطنية واحدة.

الحوثيون يُفشلون مهمة المبعوث الدولي في مسقط: لا أفق حاليا للحل السياسي

مسقط – بدد المتمردون الحوثيون في اليمن الآمال المترتبة على زيارة المبعوث الأممي لليمن هانس غروندبرغ والأميركي تيم ليندركينغ إلى سلطنة عمان بوصفها الوسيط المقبول من جميع الأطراف، بإعلان رئيس المجلس السياسي الأعلى للحوثيين مهدي المشاط، عدم وجود أي أفق حاليا للحل السياسي في اليمن.

وتزامنت تصريحات المشاط مع تفاؤل وزير الخارجية العماني بدر البوسعيدي بعد لقاء غروندبرغ وليندركينغ في مسقط، بتأكيده أن مساعي بلاده جارية من أجل التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار باليمن، الذي يئن تحت وطأة الحرب منذ أكثر من ست سنوات.

وذكر بيان لوزارة الخارجية العمانية بعد لقاءين منفصلين مع المبعوث الأممي والأميركي لليمن أنه تم خلال اللقاء "تبادل وجهات النظر حول المساعي المبذولة لتأمين وقف شامل ودائم لإطلاق النار من قِبل كافة الأطراف في اليمن" دون تفاصيل أكثر.

كما ناقش المسؤولان، خلال اللقاء "تسهيل انسياب المواد الإنسانية، والدخول في عملية سياسية تحقق تطلعات الشعب اليمني نحو الأمن والاستقرار والوحدة الوطنية وإعادة البناء والإعمار".

ومنح تزامن زيارة المبعوث الأممي والأميركي إلى مسقط، أملا في دفع محادثات السلام وتحريك الوساطة العمانية حيث سبق وأن التقى وفد أمني عماني مع قادة الحوثيين في صنعاء من دون تقدم يذكر.

وسبق زيارة مسقط قيام غروندبرغ وليندركينغ بزيارة العاصمة السعودية الرياض التقيا فيها بالرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ووزير الخارجية أحمد عوض بن مبارك.

وطالب بن مبارك في أول لقاء له مع غروندبرغ على تطبيق المرجعيات الثلاث المتفق عليها في أي عملية سلام، وعلى رأسها قرار مجلس الأمن الدولي 2216، الذي يلزم الحوثيين بترك المناطق الخاضعة لهم وتسليم سلاحهم، ثم المبادرة الخليجية (2011) ونتائج مؤتمر الحوار الوطني (2013 – 2014).

ويرفض الحوثيون المدعومون من إيران المرجعيات الثلاث ويشترطون وقف هجوم التحالف العربي وفتح مطار صنعاء قبل أي مفاوضات مع الحكومة.

وشدد رئيس المجلس السياسي الأعلى التابع للحوثيين في صنعاء مهدي المشاط، أن جماعته ستجبر التحالف والحكومة الشرعية على شروطها للحل في اليمن بالقوة.

وقال "المتغيرات الأخيرة على الصعيد العسكري ستُخضع دول العدوان للانصياع للحل في اليمن".

وأشار إلى أن الرغبة السعودية في التوصل إلى حل للأزمة اليمنية تغيرت "بسبب مستجدات دولية" من دون أن يوضح طبيعة تلك المستجدات. غير أنه شدد على أن الجهود العمانية لا تزال مستمرة لحد الآن.

وتأتي تصريحات المشاط عشية لقاء مرتقب يجمع المبعوث الدولي مع ممثل الحوثيين محمد عبدالسلام المتواجد في مسقط.

وتلعب سلطنة عمان دورا لافتا لحل الأزمة اليمنية منذ سنوات، لاسيما في ضوء نسجها علاقات متوازنة مع مختلف أطراف الأزمة، ومنها جماعة الحوثي وإيران والسعودية.

وسبق وأن رحب الحوثيون في يونيو الماضي بما تقدمه سلطنة عمان من جهود لتقديم الدعم الإنساني إلى اليمن، وأبدى المجلس السياسي الأعلى للجماعة وقتها تعاطيه الإيجابي مع مختلف الأفكار والرسائل.

وأكد وزير الخارجية العماني على أن بلاده تسعى إلى تقريب وجهات النظر في الأزمة اليمنية، مؤكدا أن دور بلاده في الأزمة هو المساعدة، وأن الحوثيين لم يرفضوا الجهود العمانية.

وعبر عن قناعته القوية بوقف الحرب اليمنية ودفع المسار السياسي، معتبرا أن من واجب بلاده مساعدة اليمن على الاستقرار.

وأضاف "نحن قاب قوسين من دفع العملية السياسية اليمنية".

وعملت مسقط على تنسيق لقاءات على مستوى منخفض بين التحالف العربي والحوثيين، إضافة إلى تنظيم سلسلة من اللقاءات بين مسؤولين دوليين وغربيين وبين الوفد الحوثي آخرها اللقاء الذي ضم المبعوث الأميركي إلى اليمن تيم ليندركينغ والوفد التفاوضي الحوثي برئاسة محمد عبدالسلام الذي استلم نسخة من المبادرة الأميركية للحل في اليمن.

مهدي المشاط

سنجبر الحكومة اليمنية بالقوة على شروطنا للحل

وتقابل تصريحات المشاط المتعنتة التفاؤل العماني الساعي إلى التنسيق المستمر مع المبعوثين الأميركي والأممي للوصول إلى تطابق وجهات النظر حول ما يجب فعله، ما يشكل عاملا مساعدا على حلحلة العقد.

وتسيطر حالة من الضبابية على الملف اليمني في أعقاب فشل الجهود الأممية والدولية في تمرير خطة لوقف إطلاق النار.

ويقول مراقبون إنّ عُمان لا تزال، رغم تعثّر محاولتها الأولى في إقناع الحوثيين بوقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات السياسية مع السلطة اليمنية المعترف بها دوليا، تمتلك أوراق قوّة تستطيع استخدامها في جولة جديدة من الوساطة يبدو أنّها شرعت فعلا في التمهيد لها عبر استئناف الاتصالات مع الجهات ذات الصلة بالملف اليمني.

وعلى رأس تلك الأوراق رصيد الثقة الذي تحظى به لدى مختلف تلك الأطراف؛ فهي من جهة صديقة لإيران، وهي من جهة مقابلة طورت مؤخّرا علاقات أوثق مع المملكة العربية السعودية داعمة الحكومة الشرعية وقائدة التحالف العسكري المضادّ لجماعة الحوثي، فضلا عن كون السلطنة حليفا موثوقا به لدى الولايات المتّحدة المهتمة حاليا وأكثر من أي وقت مضى بحلّ الأزمة اليمنية سلميا.

ويشهد اليمن حربا مستمرة بين القوات الموالية للحكومة المدعومة بتحالف عسكري عربي تقوده الجارة السعودية، والحوثيين المدعومين من إيران، المسيطرين على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ سبتمبر 2014.

بالمقابل، يطلق الحوثيون صواريخ بالستية ومقذوفات ومسيرات على مناطق سعودية، وسط إعلانات متكررة من التحالف بتدمير هذه الصواريخ والطائرات، واتهام الجماعة أنها مدعومة بتلك الأسلحة من إيران.

يحلمون باستراحة المحارب

فيولا فون كرامون: الانتخابات تاريخية للعراق وللاتحاد الأوروبي

بغداد – وصفت رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لرصد الانتخابات في العراق فيولا فون كرامون الانتخابات البرلمانية بالتاريخية، مطالبة العراقيين بالمشاركة فيها.

وقالت كرامون بعد زيارة اطلعت فيها على الاستعدادات لإجراء الانتخابات ولقاء الرئيس العراقي برهم صالح ورئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ورئيس وزراء حكومة كردستان مسرور البارزاني "يمكن اعتبار هذه الانتخابات تاريخية لكل من الاتحاد الأوروبي والعراق معا"، مشيرة إلى أن "هذه المرة الأولى التي يرسل فيها الاتحاد الأوروبي بعثة رصد إلى العراق".

وشددت على أنها تأكدت خلال هذه الزيارة التي استمرت أربعة أيام من أن الاستعدادات للانتخابات تسير على قدم وساق، وأن كل الجهود تبذل لضمان نزاهة الاقتراع وسلامة الناخبين وموظفي الاقتراع في يوم الانتخابات وما بعده.

وتابعت أن "الأمن عامل حاسم. يجب أن يكون لدى الناخبين الثقة في إمكانية التصويت بحرية وأمان لمرشح من اختيارهم".

وعبرت عن أملها في أن ترى إقبالا كبيرا على التصويت في انتخابات تستند إلى الديمقراطية والحكم الناجح والتعبير عن إرادة جميع الناس.

وأضافت كرامون "إن وجودنا كراصدين من الاتحاد الأوروبي يسعى للمساهمة في ثقة الناس في العملية. نحن هنا للرصد. إن بعثة الاتحاد الأوروبي لرصد الانتخابات نزيهة ومستقلة ولا تتدخل في العملية الانتخابية. هذه انتخابات الشعب العراقي".

وأوضحت "تُجري بعثة الاتحاد الأوروبي لرصد الانتخابات تحليلاً شاملاً للعملية الانتخابية بأكملها قبل يوم الانتخابات وفي يوم الاقتراع وما بعده بناءً على منهجية طورها الاتحاد الأوروبي على مدار سنوات عديدة"، مؤكدة أن "بعثة رصد الانتخابات تحلل جميع جوانب العملية الانتخابية، مثل الإطار القانوني وعمل إدارة الانتخابات وأنشطة الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية، وسلوك وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، والتصويت، وفرز الأصوات، والإعلان عن النتائج فضلا عن حل أي نزاعات محتملة متعلقة بالانتخابات".

ولفتت إلى أن "بعثة رصد الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي ستنشر تقريرا نهائيا بعد انتهاء الانتخابات، جنبا إلى جنب مع توصيات بشأن الانتخابات المستقبلية".